

حرية التدين ودين الحرية

ظهرت الديانات في الماضي السحيق بصورة عفوية نتيجة لحاجة الإنسان لمنظومة فكرية واجتماعية تمده بتفسيرات مقنعة عن الكون والوجود والحياة وما بعد الحياة، وتساعده في الوقت نفسه على تنظيم العلاقات بين الناس، وإدارة شؤون المجتمع. وفي ضوء تعدد المجتمعات وكثرة القبائل، واختلاف ظروف الحياة بين مكان وآخر، فإن الديانات تعددت، والمعتقدات تباينت كذلك. وهذا جعل كل دين والمنظومة الفكرية والاجتماعية التي جاء بها أمراً خاصاً لا يهم سوى أفراد المجتمع الذي ظهرت المنظومة المعنية فيه. من ناحية ثانية، استوجب اختلاف الثقافات وتباين الظروف الحياتية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، اختلاف الأدوار التي قامت بها الديانات في حياة المجتمعات المختلفة. مع ذلك، بقي دور الدين في حياة المجتمع مرتبطاً بقدرته على خدمة المجتمع والتجاوب مع مخاوف أفرادهم وحاجاتهم النفسية والاجتماعية. وهذا جعل الدين والتدين قضية خاصة وليست قضية عامة، وبالتالي قادت إلى شيوع حرية التدين والعبادة.

وتشير الدراسات المعنية بظروف ظهور الدين إلى أن ظهور الديانات وانتشارها جاء لسببين رئيسيين: الخوف من الموت أولاً، وعجز الإنسان في العهود القديمة عن تفسير الظواهر الطبيعية ومعانيها ثانياً. وعلى الرغم من شيوع الديانات وتعدد الآلهة، إلا أن كافة الديانات القديمة لم تستطع أن تفي بحاجة الإنسان الخائف من الموت أو الإنسان الذي كان يتطلع لمعرفة المزيد عن الكون؛ الأمر الذي جعل معظم الديانات تتجه نحو تقديس الظواهر الطبيعية الكبرى، مثل الشمس والأشجار والنار وغيرها من أمور مشابهة. ولقد جاءت الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام، لتضع حداً لمعظم التكهانات المتعلقة بالخلق والحياة والموت وما بعد الحياة، إذ قالت تلك الديانات جميعاً أن هناك إله واحد لهذا الكون، هو خالقه وخالق كل ما فيه من بشر وحيوانات ونباتات وبحار ونجوم وكواكب وغير ذلك. وفيما أهملت اليهودية قضية ما بعد الموت إلى حد كبير، اتجهت المسيحية والإسلام إلى القول بوجود حياة بعد الموت، وإعطاء تلك الحياة أهمية تفوق ما أعطته للحياة ذاتها. وفي الواقع، كان قدامى المصريين هم أول من قال بوجود حياة بعد الموت.

في بدايات عصر الزراعة الذي ظهر قبل نحو عشرة آلاف سنة تزايد دور الدين في المجتمع بسبب شيوع الاستغلال الذي مارسه القوى ضد الضعيف من ناحية، وعدم وجود سلطة فوقية تنظم العلاقات بين مكونات المجتمع الواحد من ناحية ثانية. نتيجة لذلك اتسع مجال عمل الدين ليشمل معظم أوجه الحياة في المجتمع الزراعي، ما جعله يقوم بدور الدولة التي لم تكن قد تكونت بعد. وفي ضوء انتشار الفقر والاستغلال والاستعباد أحياناً، فإن المؤسسة الدينية اتجهت نحو مطالبة الثري بمساعدة الفقير، ومطالبة القوي بالتعاطف على الضعيف، والمجيء بشرائع تنظم العلاقات بين الناس على أسس من العدالة، وربما كان الاستغلال والاستعباد هو سبب اهتمام الديانات السماوية بحياة الآخرة، وتحديد شروط دخول الجنة بالعمل الصالح. وقد تسبب هذا في تمكين الدين ورجاله من الاستحواذ على مكانة مرموقة في المجتمع وشرعية غير منقوصة؛ الأمر الذي جعل الدين والتدين يصبح جزءاً أساسياً من البناء الثقافي والاجتماعي لكل مجتمع زراعي في العهود الغابرة.

بعد ظهور الدولة في حوالي منتصف عصر الزراعة تراجع دور الدين في حياة المجتمع قليلا، لأن الدولة قامت بسن القوانين وبناء الجيوش، وفرض الضرائب على الناس وجبايتها منهم، ما جعلها تستحوذ على ما يكفي من السلطات للهيمنة على الناس وتنظيم معظم شؤون الحياة في المجتمع، لكنها لم تقم بالغاء نظم الاستغلال والاستعباد. لهذا حين جاءت الديانات السماوية تحمل رسالة العدل، فإن ظهورها تسبب في إعطاء دفعة جديدة للدين مكنته من استعادة دوره في حياة المجتمعات المؤمنة، خاصة بعد اعتناق الإمبراطور الروماني قسطنطين الأعظم المسيحية في أوائل القرن الرابع الميلادي، وميلاد الإسلام بعد ذلك بنحو ثلاثة قرون. ولقد جاء الإسلام منذ يومه الأول كحركة اجتماعية سياسية استهدفت تطوير ثقافة المجتمعات القبلية، وتوحيد قبائل شبه الجزيرة العربية في دولة واحدة، وإقامة العدل في الأرض. وهذا تسبب في جعل الدولة المسيحية والإسلامية دولة دينية؛ الأمر الذي تسبب في تحويل حياة المجتمع المتدين بكاملها تقريبا إلى حياة دين، أي تسخير الحياة لخدمة الدين ورجاله، وذلك على عكس ما كان عليه الحال في عصور ما قبل الديانات السماوية هذه، إذ كان الدين حينئذ دين حياة، أي نظاما مسخرا لخدمة الإنسان واسباعه في حياته. ونتيجة لهذه التطورات انتهت حرية التدين والعبادة في كافة المجتمعات التي حكمتها دول دينية باسم المسيحية والإسلام؛ ومع انتهاء حرية التدين، شاع الظلم والكبت والفساد والاستبداد.

دخلت أوروبا في حروب دينية دامية استمرت نحو 80 سنة بصورة متقطعة، كان آخرها حرب الثلاثين عام (1618-1648) التي راح ضحيتها نحو ثلث سكان أوروبا الوسطى. وفي ضوء ما أصاب أوروبا من قتل ودمار نتيجة لتلك الحروب، فإن معظم الشعوب شعرت بحاجتها الى السلم والأمن والاستقرار. وهذا أقنع قادتها، بمن فيهم بعض قساوسة الكنيسة الكاثوليكية نفسها، بوجود فصل الدين عن الدولة. ولقد جاءت معاهدة وستفاليا التي تم توقيعها عام 1648 لتنتهي الحروب الدينية وبعض الحروب القومية كذلك، وتحرر الإنسان الأوروبي من هيمنة الدين ورجاله على المجتمع، وتقر حرية العبادة. ومع فصل الدين عن الدولة وشيوع حرية التدين والعبادة، والاقرار ضمنا بأن كل من يؤمن بالإنجيل يعتبر مسيحيا، فإن المؤسسة الدينية وجدت نفسها مضطرة لتكييف رسالتها حسب ما يمليه الوضع الجديد؛ الأمر الذي جعل الدين يتحول ثانية إلى دين حياة بعد ان كانت الحياة قد أصبحت حياة دين في ظل هيمنة الكنيسة الكاثوليكية. وهذا يعني أنه كان على الدين أن يتحول إلى مؤسسة اجتماعية مسخرة لخدمة المجتمع المتدين، وأداة لمساعدة الإنسان المؤمن على التواصل مع ربه بالطريقة التي يراها مناسبة لظروف حياته وحاجاته، وذلك بعد أن كانت الحياة مسخرة لخدمة المؤسسة الدينية ورجالها من رهبان وقساوسة.

ومع أنه مضى حتى الآن ما يقارب أربعة قرون على اقرار حق حرية العبادة في أوروبا، وتمتع الإنسان الأوروبي بهذه الحرية التي حقق في ظلها أعظم الانجازات الفكرية والعلمية والصناعية والتكنولوجية والثقافية في تاريخ البشرية، إلا أن غالبية رجال الدين في الإسلام تصر على حرمان المسلمين من حق حرية العبادة والتدين، وذلك على الرغم مما يعانيه المسلمون عامة في ظل هذه السياسة من ظلم وكبت وقهر وفقر واستبداد وتخلف علمي وفكري وثقافي وتبعية. إن حرمان الإنسان من حرية العبادة والتدين في بلاد العرب جعل من السهل حرمان الناس من حرياتهم الأخرى، بمن فيها الحرية الاجتماعية والسياسية والفكرية. وهذا أسهم في تكريس تخلف العرب بشكل مريع

عن الزمن، وعن كل أمة تعيش في هذا الزمن وتسهم في انجازاته الحضارية. ومع وصول أموال النفط وسيطرتها على الإعلام، وقيام مؤسسات الإعلام تلك بالترويج للفكر السلفي، فإن حال الثقافة العربية أصبح أكثر سوءاً، فيما أصبحت حرية التدين والعبادة شبه مفقودة؛ الأمر الذي تسبب في تعميق التخلف عن العصر، وتوسعة مجال التبعية لأعداء العرب.

حين سألت مسلماً يقترب إيمانه من التزمت عما فعل الدين له من النواحي العلمية والفكرية والاقتصادية والسياسية، وعما إذا كان قد ساعده على اكتشاف مواهبه وتطوير قدراته الخلاقة، وتوظيفها لإثراء حياته وحياة غيره من البشر في أي من ميادين الصناعة أو الفنون أو التكنولوجيا أو المعلومات، لم أجد لدى ذلك المسلم جواباً؛ إذ تعذر عليه أن يضع يده على خدمة هامة واحدة. فالدين حين يُحوّل الحياة إلى حياة دين يقوم، غالباً من حيث لا يدري، باغلاق عقل المؤمن وتحويله إلى عقل ضعيف القدرة على التفكير الواعي وتخيل الأشياء، وعلى استعداد كامل في الوقت نفسه لقبول كل اشاعة وخرافة و "معجزة" ذات علاقة بالدين على أنها حقيقة لا يطاقها الشك، حتى وإن كانت تتناقض مع روح الدين ونصوص القرآن الكريم. فكل من يقبل من البشر أن تكون حياته مسخرة لخدمة دين يحاول أن ينتعد عن كل أمر ونقاش يطرح تساؤلات حول الفكر الديني، ما يجعله ينتعد أيضاً عن القراءة خوفاً من اكتشاف حقائق قد تقوده إلى الشك في سلامة إيمانه.

إن من الأمور المتفق عليها بين غالبية المؤمنين والمروجين للتدين أن الايمان يعود على معظم المؤمنين براحة نفسية تمكنهم من الرضا عن الحياة وقبول الواقع، حتى وإن كانت الحياة مزرية من النواحي المعيشية، وكان الواقع متخلفاً من النواحي العلمية والاقتصادية، وظالماً من النواحي الاجتماعية والسياسية، والحريات غائبة عن سمائه. ويعود السبب في هذا الموقف البعيد عن العقلانية إلى اعتقاد المؤمن بان الدين مصدر روحانيات، وأن التدين يتكفل بسعادة الإنسان في الحياة الدنيا، ويضمن له الجنة في الحياة الآخرة. ومما يسهم في تعزيز قناعة المؤمن بهذه الأمور خوفه من دعوات حرية العبادة، ولأن كل فكر عقائدي راسخ في المجتمع يقف موقف العداء من الحرية وما قد تتسبب في حدوثه من تحولات ثقافية واجتماعية وسياسية في المستقبل.

من ناحية ثانية، يأتي كل فكر عقائدي ديني أو دنيوي جديد برسالة تستهدف تغيير الواقع وما يسوده من أفكار ومعتقدات ونظم وعلاقات، والتنديد بالظلم والكبت وغياب الحريات، وذلك من أجل الوصول إلى السلطة وفرض فكره ومنطقة ورجاله على المجتمع. لكن ما أن يصل الفكر العقائدي هذا الى السلطة حتى يتحول بين ليلة وضحاها من قوة تغيير إلى عامل جمود في المكان وتخلف عن الزمان، لأن كل فكر عقائدي يقوم على حتميات دينية أو تاريخية لا تتغير. في المقابل، تتطلب النهضة مسايرة المجتمع لما يعيشه الزمن من تطورات اقتصادية وتحولات اجتماعية وثقافية، وتراكم علمي وتكنولوجي؛ الامر الذي يستوجب تطوير المواقف، وتغيير النظرة إلى الحياة والعمل والوقت، وإعادة النظر في القناعات الراسخة في الوجدان الثقافي. وهذا يعني أنه ليس بالإمكان حدوث تقدم في أي مجال من مجالات الحياة من دون حدوث شك في المسلمات التراثية يدفع الإنسان إلى التفكير والتأمل، والبحث عن الحقيقة العلمية المتعلقة بالوجود والنهوض والحياة والسعادة.

الدين والروحانيات

يقال أن الدين مصدر روحانيات، وأن الروحانيات مصدر سعادة وراحة نفسية للمؤمن. لكن هل الراحة النفسية كافية بحد ذاتها كي يؤمن إنسان بعقيدة دينية او دنيوية مقابل التنازل عن حقه في حرية الفكر والرأي والتمتع بحرياته الاجتماعية والسياسية، علما بأن كل عقيدة دينية ودنيوية تسلب من المؤمن حريته، وتخضعه لأوامر قادة لا يحترمون في العادة عقله، وكثيرا ما يستهينون بإنسانيته؟ وهل من الممكن أن يحصل الإنسان على الراحة النفسية من مصدر روحاني آخر غير الايمان بدين يحرمه من حرياته هذه ويغلق عقله، فيما يقوم بتعطيل عمليات التطور والتقدم المجتمعي؟

نعم، إن بإمكان كل إنسان أن يحصل على الراحة النفسية من التأمل في معجزات الخلق التي تتجلى في أبهى صورها في أحضان الطبيعة، في الغابات والجبال وحدائق الورد، والفرشات الملونة التي تسافر آلاف الأميال لترشف رحيق الأزهار في الربيع، وعلى ضفاف الأنهار والبحيرات الهادئة، وفي ظلال القمر وأنوار النجوم التي تزين السماء، وفي البحار التي تداعب الشواطئ وتغمرها بنسيم منعش كل مساء، وفي الصحاري الشاسعة التي توفر للطيور والحيوانات النادرة مكانا آمنا كي تعيش حياتها فيه بحرية. ولو عدنا إلى سيرة الرسول محمد عليه السلام، فسوف نكتشف أنه كان قبل نزول الوحي عليه يتعبد في غار حراء، ما يعني أنه كان يستمد روحانيات الحياة من الطبيعة، من كهف معزول منحه الراحة النفسية، وأتاح له الفرصة كي يفكر ويتأمل ويتوصل إلى الحقيقة الإلهية، ويتواصل مع خالق الكون؛ ومن هناك بدأت رحلة الرسول مع الدين ورب السماوات الذي بعث إليه برسالة الإسلام، وألقى على عاتقه مسؤولية نشرها بين ذويه من البشر.

وهذا يعني أن حرية التدين كفيلة بتوفير الحرية للإنسان المؤمن وغير المؤمن على السواء، وأن هذه الحرية ضرورية لتمكين الإنسان من الحصول على حقوقه الأخرى ذات الطبيعة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والفكرية والعلمية، واطاحة المجال امامه للإسهام الواعي في تحقيق النهضة والتقدم من مختلف مناحي الحياة. أما دين الحرية فهو الدين الإلهي الذي يعترف بأن مصدر الديانات جميعا هو الله الذي خلق البشر والكون وكل ما فيه من كواكب، وأن الله هو الذي أراد لكل منا أن يولد في دين معين، وفي مكان معين، وفي زمن معين، كما أنه هو الذي اختار لكل منا والديه والطبقة الاجتماعية التي ولد فيها. وهذا يعني ببساطة أن قيام مؤمن بالاعتراض على دين مؤمن آخر لا يدين بدينه هو بحد ذاته اعتراض على الإرادة الإلهية؛ الامر الذي يجعل التصرف هذا مخالفا للدين وبعيدا كل البعد عن الروحانيات ودين الحرية.

لماذا نجحت أوروبا في التخلص من هيمنة المؤسسة الدينية الكاثوليكية والفكر اللاهوتي على حياة الناس، وتحرير نفسها بفصل الدين عن الدولة قبل نحو خمسة قرون، فيما فشل المسلمون بعد مرور خمسة قرون على تجربة أوروبا تلك في تحرير أنفسهم وعقولهم من هيمنة الفكر الديني الذي أفرزته عصور الظلام العربية القديمة والحديثة؟ ولماذا لم ينجح العرب في مراجعة تراثهم الفقهي وتنقيته من الشوائب والخرافات التي علقت به بسبب اضطرار معظم الفقهاء القدامى إلى توظيف معارفهم وعقولهم لخدمة سلطان جائر لم يتورع عن تعذيب بعضهم وقتل بعضهم الآخر؟

لكن قبل أن نحاول الاجابة عن هذا السؤال الكبير، لا بد من التذكير بأن نهضة أوروبا انطلقت مع بداية حركة الاصلاح الديني والثورة على الكنيسة الكاثوليكية وفكرها اللاهوتي في أوائل القرن السادس عشر، فيما بدأ انزلاق العرب نحو عصور الظلام في نفس الوقت تقريبا، وذلك في أعقاب خروجهم من الأندلس، ووقوع بلادهم في يد العثمانيين الذين حكموها بالسيف والقهر باسم الدين والإسلام. وكما أشرت في العديد من كتاباتي، كان خروج العرب من الأندلس بمثابة خروج من التاريخ الحضاري للإنسانية، فيما كان استيلاء العثمانيين على بلادهم في بداية القرن السادس عشر بمثابة دخولهم عصور الظلام التي هيمنت على حياة شعوب أوروبا قرونا.

وفي الواقع، بدأت حركة الاصلاح الديني في أوروبا عام 1517 بالتحديد، وهو العام الذي شهد نجاح العثمانيين في هزيمة الإمبراطورية البيزنطية واحتلال مدينة اسطنبول؛ وهزيمة المماليك في مصر واحتلالها، وذلك بعد أن كانوا قد هزموا المماليك في سوريا وفلسطين عام 1516، وقاموا باحتلال تلك البلاد. وقبل مضي ربع قرن على احتلال معظم بلاد الهلال الخصيب، كان العثمانيون قد احتلوا معظم البلاد العربية، بما في ذلك الجزائر والعراق ومنطقة الخليج العربي واليمن وأجزاء من الجزيرة العربية. وهكذا، فيما كان الأوروبيون يتخلصون من فكر اللاهوت المسيحي، ويبدأون نهضتهم العلمية والفكرية مستفيدين من علوم العرب التي طوروها في الأندلس، كان العرب يدخلون عصور ظلام حالكة اضطرتهم للتخلي عن تراثهم العلمي والفكري العظيم، والخضوع لهيمنة إمبراطورية عثمانية استولت على الخلافة، وقامت بحكم البلاد باسم فكر لاهوتي إسلامي متخلف.

حين أعتنق الامبراطور الروماني قسطنطين الكبير المسيحية في أوائل القرن الرابع الميلادي، كان اعتناقه المسيحية بمثابة اعتراف بهيمنة الكنيسة وفكرها على الحكم، لأن المسيحية أصبحت هي دين الدولة، وليس دين الحاكم فحسب. وعلى الرغم من انهيار الإمبراطورية الرومانية في النصف الثاني من القرن الخامس الميلادي، واتجاه مختلف الشعوب نحو الاستقلال، إلا أن هيمنة الكنيسة على الحياة في أوروبا، بما في ذلك الحياة السياسية استمرت على حالها. إذ فيما كانت الكنيسة تقوم بتعيين وعزل الأمراء والحكام، كان من الصعب أن يستقر نظام حكم في دولة أوروبية من دون أن تباركه الكنيسة. وهذا جعل الحكام ورجال السياسة عامة يتحنون الفرص للتحرر من هيمنة الكنيسة وفكرها ورجالها، لكن الأمور بقيت على حالها حتى بداية القرن السادس عشر، وبدء حركة الإصلاح الديني. ولقد انطلقت تلك الحركة من داخل المؤسسة الدينية نفسها في أعقاب قيامها بإصدار صكوك الغفران، وانغماس رجالها، وفي مقدمتهم البابوات، في حياة ترف وفساد دنيوية؛ ما جعل بعض رجال الدين يثورون عليها ويقومون بالتمرد على فكرها وإرادتها.

المدينة – الدولة

قبل بدء حركة الاصلاح الديني بنحو قرنين من الزمن كانت بعض دول أوروبا، وفي مقدمتها إيطاليا قد شهدت حدوث ظاهرة جديدة، هي ظاهرة المدينة - الدولة، أي المدينة التي كانت تتمتع بقدر كبير من الاستقلال وتقوم بإدارة شؤونها بنفسها. لقد خضعت تلك المدينة حينئذ لحكم منفتح قام على أساس المصلحة المادية والمال، وأشرف على إدارته التجار؛ لذلك قيل بأن نظام المدينة –

الدولة هذه كان نظاما من التجار وبالتجار ومن أجل التجار. ولما كانت المصلحة هي أساس الحكم في تلك المدن، فإن سكانها تمتعوا بقدر كبير من الحرية الاجتماعية والدينية والفكرية والثقافية، ما جعل مقولة "هواء المدينة يجعل الناس أحرارا" تشيع في أوروبا، خاصة وأن جزءا كبيرا من سكانها كانوا من العمال الذين هربوا من عبودية نظام الاقطاع ولجؤوا إلى المدن. إن كون نظام المدينة هذه نظاما غير ديني يقوم على المصلحة جعله نظاما مناوئا للكنيسة وفكرها اللاهوتي، لأن الكنيسة كانت تُحرم "الربا"، وتحارب المعاملات المالية وتفرض على التجار تحديد نسب الربح؛ الأمر الذي جعلها تدعو إلى تطبيق ما كان يُسمى "السعر العادل". ويمكن تحديد أهم العوامل التي أسهمت في حصول المدينة - الدولة على الاستقلال، وتمكينها من الوقوف في وجه الكنيسة ورفض تعليماتها المتعلقة بالأمور التجارية والمالية فيما يلي:

1. ضعف الكنيسة نفسها بسبب عدم ملكيتها لقوة عسكرية تمكنها من فرض إرادتها على المدن وسكانها؛
2. ضعف الأمراء والملوك لأنه لم يكن لديهم ما يكفي من المال لبناء جيوش قوية تمكنهم من الاستقلال والتحرر الفعلي من هيمنة الكنيسة، ومد سلطاتهم إلى المدن؛
3. عدم وجود وسائل اتصال ومواصلات تُمكن رجال الكنيسة والدولة على السواء من الوصول إلى المدن، والتدخل في شؤونها وفرض إرادتهم على سكانها؛
4. نمو طبقة من الحرفيين في المدن تتصف بالتنظيم والفاعلية، واتجاه تلك الطبقة إلى الوقوف إلى جانب التجار في رفضهم للفكر الديني المتعلق بشؤون الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمعاملات المالية؛
5. هروب الكثير من العبيد من الاقطاعيات إلى المدن، وقيامهم بدعم نظام المدينة، لأن نظام الاقطاع الظالم كان يحظى بمباركة الكنيسة ومشاركتها؛
6. تَعوُّد سكان المدن عامة على التمتع بالحرية التي شملت الحرية الدينية والاجتماعية والفكرية والثقافية والاقتصادية.

لذلك كله، حين خرج بعض رجال الكنيسة في أوائل القرن السادس عشر مطالبين بالاصلاح، كانت الأجواء السياسية والاجتماعية والثقافية مهينة لقيام ثورة تتوفر لها فرص نجاح كبيرة. إذ فيما قام الملوك والحكام بتأييد حركة الاصلاح الديني، قام التجار بالتحالف مع الحكام وامدادهم بالمال لبناء جيوش قادرة على خوض الحرب ضد الكنيسة الكاثوليكية ورجالها من قساوسة وحكام. وفيما حالت أحوال الاتصالات والمواصلات السيئة دون خلق حركة شعبية واسعة تحارب إلى جانب الكنيسة، فإن سكان المدن وقفوا في الصف الموالي لحركة الاصلاح والحكام، وبالتالي ضد الكنيسة ورجالها. إلى جانب ذلك، لم تكن حركة الاصلاح معادية للدين المسيحي، وإنما كانت حركة ضد فساد الكنيسة الأخلاقي وظلامية فكرها الديني؛ الأمر الذي قاد حركة الاصلاح إلى تفنيد مخالفات الكنيسة وطرح بدائل إنسانية لفكرها الظلامي وفسادها الأخلاقي والديني. وفي الواقع، كان مارتن لوثر أبرز قادة حركة الاصلاح أكثر تزمنا من فكر الكنيسة الذي كان سائداً حينئذ. ومع نجاح الاوروبيين بفصل الدين

عن الدولة في عام 1648، فإن الدين المسيحي تحول إلى دين حرية، ما جعل حرية التدين والعبادة تصبح أحد أهم عناصر الثقافة الغربية عامة.

الإسلام وحرية التدين

جاء الدين الإسلامي ومنذ يومه الاول مرتبطا بنظام الحكم، إذ سارت الدعوة إلى اعتناق الإسلام وتأسيس دولة عربية بوتيرة واحدة، وبقيادة شخص واحد هو الرسول محمد عليه السلام. لذلك لم يكن بالإمكان حدوث تناقض بين الدين والدولة يؤدي إلى وقوع صراع أو حرب بين الطرفين. ولقد جاء موقف أبو بكر في حروب الردة التي وقعت في أعقاب وفاة الرسول ليؤكد أن الدولة هي حامية الدين، وأن الدين هو أهم مكونات الدولة. وبعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان، جاء الصراع على الخلافة وأحقية من يتولاها من أقارب الرسول والصحابة ليؤكد مجدداً دور الدين وأنصاره في تشكيل نظام الحكم وتحديد مساراته. ومع نجاح معاوية بن أبي سفيان في الاستيلاء على السلطة، أصبح الدين أهم أداة استخدمتها السلطة السياسية لتأكيد شرعيتها، وضمن خضوع عامة الناس لأوامرها، والتصرف بوصفها الجهة المسؤولة عن حماية وتطبيق شرائعه.

وفي سبيل ضمان توظيف الدين في خدمة السياسة، قام حكام بني أمية والعباسيون من بعدهم بدعم مذهب "الجبرية" الذي يقول أن الإنسان مسير وليس مخير، ويدعو إلى الايمان بالقضاء والقدر؛ والوقوف في الوقت نفسه ضد تيار "القدرية" الذي يقول أن الإنسان مخير وليس مسير، وأنه يملك إرادة الفعل ويدعو إلى استخدام العقل. وعلى سبيل المثال، قام هشام بن عبد الملك بتعذيب وصلب وقتل غيلان الدمشقي الذي تزعم تيار القدرية في أيامه، علما بأن غيلان اختاره الخليفة عمرو بن عبد العزيز وزيراً للمال في عهده. ولقد استخدم هشام بن عبد الملك وغيره من حكام بني أمية وبني العباس منطق الجبرية لإقناع الناس بأن الحاكم يحكم بإرادة إلهية، وأن ما يقوم به من أفعال ويقره من سياسات يأتي أيضا بإرادة إلهية، فكل عمل وفعل يعكس مشيئة الله وليس إرادة الحاكم. لذلك قامت الدولة في عهد الأمويين والعباسيين بمحاربة تيار القدرية بشراسة، وملاحقة كل مفكر نادى بحرية العبادة، وقال بأن المؤمن مسؤول عن أفعاله أمام الله. ومع انحياز الدولة إلى جانب مذهب الجبرية الذي يعادي الحرية الدينية، فإن هذا التيار انتصر على غيره من تيارات فكرية أخرى.

وفي ضوء نجاح تيار الجبرية بمساعدة الدولة في الهيمنة على الفكر الديني والتشريع، وتوظيفه في خدمة سلطان جائر، فإن غالبية فقهاء الماضي أصبحوا فقهاء سلاطين بامتياز، يُحلون للحاكم ما يشاء من أمور، ويحرمون على أعدائه وعامة المؤمنين ما يرغب من أمور أخرى. ولما كان تيار الجبرية قد استمر قروناً، فإن فتاوى فقهاء السلاطين لم تتوقف يوماً واحداً، لأن السلطان المستبد لم يمت في بلاد العرب، ولأن الاستبداد لم يختفي من بلادهم كما اختفى من معظم بلاد العالم. نتيجة لذلك أصبحت فتاوى فقهاء السلاطين التي تراكمت على مدى قرون تشكل الجزء الأكبر من التراث الفقهي؛ الأمر الذي جعل من الصعب تجاهله، ومن السهل الرجوع إليه وتوظيفه لخدمة كل سلطان في كل عهد، واستخدامه سلاحاً لمحاربة كل فكر يدعو إلى تحرير العقل، وضمن

الحرية الاجتماعية والدينية والسياسية. وهكذا أصبح حاضر العرب أسيرا لفكر ولد ونما وترعرع في ظل نظام حكم استبدادي عاش من أجله نفسه، ومات بسبب تخلفه وفساده وطغيانه.

إن نجاح حكام بني أمية وبني العباس في تطويع الدين في خدمة السياسة تسبب في تشجيع كل نظام حكم عربي وإسلامي جاء من بعدهم على اتباع نفس الأسلوب؛ الأمر الذي جعل كل نظام يقوم بتجنيد أعداد كبيرة من الدعاة والفقهاء لترسيخ مفهوم الجبرية وفكره في نفوس المؤمنين وعقولهم. وحين يؤمن إنسان عن قناعة بأنه مسير وليس مخير، فإن عقله يصبح بلا وظيفة، و بلا قيمة علمية أو عملية. الأمر الذي يجعله يتحول من ثروة تثرى حياة صاحبه والمجتمع إلى عبء يثقل كاهل صاحبه والمجتمع على السواء. فالعقل الذي يدافع عن الكبت الفكري، ولا يعترف بحرية التدين، وينحاز إلى جانب تكفير من يختلف معه في الرأي والرؤية هو عبء يعطل مسيرة التقدم والتحرر. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض الحكام العرب والكثير من المسلمين يؤمن حقا بأن الإنسان مسير وليس مخير، ما يجعل انحيازهم لمذهب الجبرية منسجما مع معتقداتهم الدينية هذه، وهنا تكمن المصيبة الكبرى. فالإيمان بأن الإنسان مسير وليس مخير يحول دون شعور الحاكم بالحاجة لتحرير المواطن من الفكر الذي يعادي الحرية، ما يجعل احتمالات تطوير الثقافة العربية في اتجاه التعايش مع العصر أمرا في غاية الصعوبة. وفي غياب الحرية وتعطيل العقل يغدو كل أمل في حدوث نهضة تعيد العرب إلى المشاركة في صنع التاريخ مجرد وهم.

إن السبيل إلى الخروج من محنة التخلف العربي يكمن في تحول أنظمة الحكم التي ما تزال تملك زمام المبادرة إلى أنظمة تقف موقفا حياديا من الدين، لا تعادي أي تيار ديني، ولا تحابي رجل دين، وتخرج من مجال الوعظ والتوجيه كليا، وتفتح المجال للفكر كي يتحاور، فيما تضمن حرية الرأي وحرية العبادة للجميع، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، مهما كانت طوائفهم وقناعاتهم. إضافة إلى ذلك، لا بد من قيام الدولة بتغيير مناهج التعليم بصورة جذرية بحيث تصبح مادة الدين مادة عادية كغيرها من المواد من حيث الأهمية والوقت المخصص لها، وتدريب مدرسين يتخذون مواقف حيادية من الفكر الديني، حتى وأن تضارب ذلك مع قناعاتهم الايمانية، انطلاقا من المبدأ القائل إن حرية الرأي والفكر والتدين والعبادة تأتي أولا وقبل كل شيء.

إن الدين الذي يدعو إليه فقهاء السلفية اليوم، وتقوم وسائل الإعلام العربية بالترويج له ليس دين حرية، وإنما دين يحرم الحرية الدينية ويعطل تحقيق الحريات الأخرى. فحرية التدين والعبادة هي جزء أساسي من حريات الإنسان، وإن تكامل الحريات وتداخلها مع بعضها البعض يجعل من غير الممكن فصل حرية التدين عن الحرية الاجتماعية وحرية الممارسة السياسية؛ الأمر الذي يعني أنه لا يمكن لإنسان أن يكون آمينا مع النفس إلا إذا دعى إلى اطلاق الحريات عامة، أما الدعوة إلى الحرية السياسية والوقوف ضد الحرية الاجتماعية وتحريم حرية التدين فهذا ليس إلا نفاقا، أو كما يقال في التراث "حقا أريد به باطل".